

أ.قواجلية أمال: واقع الفساد في المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية، الطبعة الأولى، منشورات المركز الأكاديمي للتنمية البشرية و الإدارية ، باتنة، الجزائر، 2013

## ملخص:

فرض التطور العلمي المتسارع في الألفية الأخيرة تعقيدات كثيرة في حياة الأفراد منها ما كان في صالح الفرد وفائدته ومنها ما كان عكس ذلك وهذا بطبيعة الحال يعود للفرد ذاته أي الاستغلال الأحسن أو الأسوأ للتقدم العلمي، وأمام هذا التطور الذي كان المجتمع قابلا له بكل ظواهره وجوانبه وأبعاده فقد ازدادت حياة الأفراد تعقيدا وأصبح لزاما على الفرد أن يكيف نفسه وفقا لما يفرض عليه لأنه فقد بعض الشيء سيطرته التي كان يتمتع بها عندما كان ينتج ويستهلك بنفسه وعندما كان يعيش في حياة يسودها مبدأ التعاون والتكافل بين أعضاء الجماعة.

إن هذا التعقيد الذي تتسم به حياة الأفراد في الوقت الحالي سوف يعكس آثاره لامحالة وسوف يؤدي إلى الانحراف والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ولذلك كان من الضروري الاستمرار في البحث العلمي ليس فقط في المجال التقني وإنما البحث في مجال التسيير الإنساني خاصة في مجال التخطيط وكذا أداء الأعمال وهذا فعلا ما قامت به البلدان المتقدمة ويتضح من خلال استعمال تلك التقنيات الحديثة التي تعرض ما توصل إليه منتجوها والتي جعلت العالم قرية مفتوحة على كل الأطراف وإلى أبعد الحدود فهل ستحذو البلدان المتخلفة حذو البلدان المتقدمة ما دامت جزء من الكل الذي حدثت فيه تلك التغيرات.

والجزائر كواحدة من بلدان العالم المتخلف تعرف هي الأخرى تلك التغيرات في جميع مجالاتها الاقتصادية السياسية الثقافية والاجتماعية خاصة إذا عدنا إلى طبيعة المجتمع الجزائري وذهنيات أفرادها وللتوصل إلى تلك الوضعية التي تعيشها بالموازاة مع كل تلك التطورات حاولنا إجراء دراسة كان أساسها البنية الاقتصادية والاجتماعية وانعكس ذلك في المؤسسات العمومية التي تشكل ركيزة الاقتصاد الجزائري وكذا في مستخدميها باعتبارهم فئة ممثلة لذهنية الفرد الجزائري مثقف ممثل في الإطار والمسيرين وغير مثقف ممثل في المستخدمين وقمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بحيث تضمن الفصل الأول الاقتراب المنهجي تم فيه تحديد أسباب اختيار الموضوع. الإشكالية والفرضيات بالإضافة إلى تحديد تقنيات الدراسة والتي فرضتها الدراسة ذاتها وساهمت في اختيار العينة والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فتناول البنية التنظيمية للمؤسسة الصناعية الجزائرية بالطبع ذات الطابع العمومي وأخذنا أحد المؤسسات كنموذج للمؤسسات الجزائرية بتحديد البناء التنظيمي والبشري والقانوني لها، وتناول الفصل الثالث وضعية المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية من وجهة نظر المسير الجزائري وذلك بالاعتماد على تحليل المقابلات التي تمت مع إطارات ومسيري المؤسسة مع الإشارة إلى وضعية الاقتصاد العالمي ثم العربي في الوقت الحالي كوجه مقارنة مع ما هي عليه المؤسسة الجزائرية مع تحديد المراحل التنظيمية التي مرت بها هذه الأخيرة ومصدرها وصولا إلى الفصل الرابع والأخير والذي تناول وضعية المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية من وجهة نظر العامل الجزائري وذلك من خلال تحليل الاستجابات التي تمت مع تلك الفئة لتتناول كل من التنظيم والتسيير الداخلي والخارجي وإلى ما آلت إليه وضعية المؤسسة الجزائرية وسبب ذلك هذا الذي يعكس بالضرورة وضعية الاقتصاد الجزائري ووضعية الفرد الجزائري، وعيه وذهنيته لنصل في الأخير إلى استنتاج عام عن الوضعية العامة والتي تعتبر كإجابة عن موضوع الدراسة والتساؤلات والفرضيات التي تناولها.